الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.10

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

18 March 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كارينزا (نائب الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/53/3، A/53/371-S/1998/848، A/53/380، A/53/381، A/53/416، A/C.3/53/L.2، L.3 و L.4)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/53/3، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/129-E/1998/58، A/53/204، A/53/371-S/1998/848، A/53/382، A/53/383، A/53/416)

١ - **السيد غالوسكا** (الجمهورية التشيكية): وجّه الانتباه إلى أنه رغم النجاح الذي أحرز في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها على الصعيد الدولي، فإن عدد المتعاطين لها ما زال يفوق ٢٠٠ مليون في جميع أنحاء العالم. وبالنظر إلى حجم المشكلة وخطورتها فقد أدرك المجتمع الدولي أخيرا ضرورة التعاون لحلها. وأضاف أن الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ مثال جيد على هذا التغيير في الرؤية. ذلك أن الوثائق التي اعتمدت عند اختتام هذه الدورة، الإعلان السياسي والإعلان الخاص بتقليل الطلب على المخدرات وخطة العمل، تشكل أساسا متينا يقوم عليه ذلك التعاون. واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي تحذوه إرادة سياسية واحدة وتتوفر له أداة قوية هي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. غير أنه في حاجة إلى أن تتاح له وسائل تحقيق نواياه.

٢ - وأضاف أن الجمهورية التشيكية شهدت فترة انتقالية صعبة ولا تزال شديدة التأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الاعتبارات لا تحول دون استمرارها في إيلاء أهمية كبيرة لمكافحة المخدرات، لا سيما في مجالين رئيسيين هما تطبيق القوانين وتقليل الطلب. وأردف قائلا إن الجمهورية التشيكية، اهتماما منها بالأسباب العميقة لتعاطي المخدرات، مقتنعة بوجوب اللجوء إلى اختصاصيين ذوي مستوى عال في هذا المجال من أجل تعزيز دور الأسرة وتحسين التعليم بالمدرسة والتشديد، بمساعدة هاتين المؤسستين، على سبيل الأولوية على الوقاية من الإدمان على المخدرات في أوساط الشباب، لا سيما الأطفال في سن الدراسة.

٣ - وأعرب عن اعتقاده بأن الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي تقدم مساعدة ثمينة لأنشطة التعاون المضطلع بها على الصعيد العالمي. وأضاف أن بلده استطاع، بدعم قوي من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أن يقيم مع جيرانه علاقات تعاون وثيقة ومثمرة. واختتم حديثه قائلا إن الحكومة التشيكية تنتظر بفارغ الصبر الاجتماع التقييمي الذي سينعقد في ليوبليانا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٤ - **السيد تابون** (مالطة): قال إنه يرى أن عددا كبيرا من البلدان استخف في الماضي بالتهديد الذي تمثله الأنشطة غير المشروعة المرتبط بالمخدرات. فليس ثمة أمة في مأمن من هذه الآفة ولا طاقة لأي أمة على مواجهتها لوحدها. وقد مكنت الأنشطة الثنائية ومتعددة الأطراف، التي يمثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات رأس الحربة بالنسبة لها، من إحراز تقدم مشجع. وينبغي الآن اغتنام الزخم القوي الذي أعطته لهذه الأنشطة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٥ - وأضاف قائلا إن مالطة، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بقلب منطقة البحر الأبيض المتوسط وصغر حجمها ومحدودية ما لديها من وسائل المراقبة التي تتباين والموارد المالية الهامة المتوفرة لدى أوساط الإجرام على الصعيد الدولي، معرضة أكثر من غيرها للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتهريب والهجرة غير القانونية، وكلها أنشطة تمثل تهديدا كبيرا لاقتصادها وميزانيتها ونظامها العام. لذلك، أبرمت مالطة عددا من اتفاقات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها في حوض البحر الأبيض المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي، وهي تساند مساندة تامة المبادرات التي اتخذت في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات.

٦ - وأضاف أن مالطة ترحب بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤/١٩٩٨ على المقرر الذي اتخذته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السابعة بتشكيل لجنة خاصة حكومية دولية مفتوحة باب العضوية تتكلف بإعداد اتفاقية دولية تتطرق إلى جميع جوانب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتمنى مالطة أن يتم كذلك اعتماد صكوك قانونية دولية من أجل مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال وكذا صناعة الأسلحة النارية والذخيرة والاتجار غير القانوني بهما. وترى مالطة أن من اللازم استمرار الدول الأعضاء في إنفاذ إعلان وخطة عمل نابولي لعام ١٩٩٤.

٧ - وذكر بأن غسل الأموال يشمل مبلغا قدره ٣٠٠ بليون دولار سنويا، وهذا من شأنه أن يقوض، لو لم يقاوم، دعائم المؤسسات المالية لأي بلد، بل يشكل تهديدا لسيادته. لهذا السبب، قامت مالطة بسن عدة قوانين تسمح لها بمراقبة أحسن لأنشطة المصارف اللاإقليمية العاملة بأقليمها والعمل على تطبيق التشريعات الموجودة في مجال غسل الأموال.

٨ - **السيد العذري** (اليمن): قال إن الجرمية بكل ما آلت إليه حاليا من انتشار واسع وتنوع في أساليبها وأدواتها، تعد نتيجة حتمية لمجموعة من الأسباب المتداخلة الداخلية والخارجية. وعبّر عن اعتقاده بأنه لا من تقدم في هذا المضمار سيتحقق بدون إرادة وطنية حقة وصادقة يدعمها تعاون دولي بناء ومثمر، وهذا لن يتأتي إلا في ظل شفافية عالية وصراحة مطلقة. وقال إن الحكومة اليمنية تشيد بما جاء في تقارير الأمين العام المتعلقة بهذا الجانب وكذلك بكل الجهود الدولية لمحاربة الجريمة ومنها إعلان نابولي السياسي وخطة العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذلك قرارات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٥ والمتعلق بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. واستطرد قائلا إن الحكومة اليمنية بدأت مؤخرا في إطار الإصلاحات المالية والإدارية لأجهزة الدولة حملة لحظر حمل الأسلحة النارية وسن القوانين التي تنظم هذا الشأن، وهي ترى أن التعاون الإقليمي والدولي أساسي لمكافحة الأنشطة الإجرامية التي تهدد اقتصاد جميع المجتمعات واستقرارها.

٩ - وأضاف أن اليمن على غرار المجتمع الدولي بأسره ترى أن الجريمة والمخدرات مترابطان وتدرك عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في محاربة الاتجار بالمخدرات الذي يشكل تهديدا للإنسانية جمعاء. واستطرد قائلا إن بلده بقدر ما يؤيد تطوير أساليب مكافحة هذه الآفة وسن القوانين الرادعة لمنع من تسول له نفسه الاتجار بالمخدرات حبا للربح أو لتحقيق أهداف أخرى، فإنها تطلب تقديم كل الدعم والمساعدة اللازمين

لضحايا الإدمان على المخدرات. وأشار إلى أن بلاده تشارك في مكافحة المخدرات كغيرها من الدول الأخرى، وأوضح أنه بسبب موقع اليمن الجغرافي المتميز والامتداد الكبير لسواحلها فإن تجار المخدرات يودون أن يجعلوا منها نقطة عبور. واختتم كلمته بالقول إن الأجهزة الأمنية استطاعت أن تضبط عدة محاولات لإدخال المخدرات إلى اليمن، ولكن حكومة بلاده تلتمس المساعدة من الأجهزة المختصة على المستوى الإقليمي والدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة للتعاون معها في محاربة هذه الآفة وتقديم العون لما فيه مصلحة الجميع.

١٠ - **السيدة جيلبرت روبرتس** (جامايكا): تحدثت باسم البلدان الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية والتي هي أعضاء في المنظمة، فأكدت أن الجهود التي ما انفكت المنظمة تبذلها منذ ما يقارب ٢٥ عاما من أجل مكافحة المخدرات تكلل دائما بالنجاح وذلك لأنها تركزت على البلدان المنتجة وحدها، دون أن يصاحب ذلك تدابير مماثلة في البلدان المستهلكة. والحال أن للمخدرات آثارا فتاكة على جميع البلدان، مهما اختلفت مستويات نموها أو أنظمتها السياسية أو توجهاتها الثقافية، وأن كل الدول الأعضاء معنية بهذه الآفة.

١١ - وأضافت أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشيد بعدم ادخار المجتمع الدولي، خلال عقد الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، لأي جهد لا لتقليل الطلب فحسب بل أيضا لمكافحة الأنشطة التي تشكل الحلقات الأخرى من السلسلة. كما أن هذه الدول رحبت بارتياح بمختلف تقارير الأمين العام عن هذه المسألة وبالدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة والتي شاركت فيها هذه الدول بنشاط.

١٢ - واستطردت قائلة إن دول الجماعة الكاريبية، بحكم صغر حجمها وبنيتها الجغرافية وهشاشة اقتصادها، معرضة أكثر من غيرها للآثار الهدامة للأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات. ونبات القنب هو المخدر الرئيسي الذي تنتجه هذه المنطقة دون الإقليمية؛ وهو أيضا المخدر الأكثر استهلاكا. ونظرا لأن بعض مكونات هذا المخدر ذات منافع، لا سيما في معالجة زرق العين، يود البعض عدم تجريم استهلاكه. وترى بلدان منطقة البحر الكاريبي أن من اللازم الاستمرار في تحريم الاستعمال غير الشرعي لهذا المؤثر العقلي الذي يحدث آثارا غير مرغوب فيها لدى مستهلكيه.

١٣ - ومضت قائلة إنه رغم أن دول الجماعة الكاريبية استطاعت أن تقلص زراعة القنب إلى حد كبير، فإنها لم تنجح بنفس القدر في القضاء على استعمال أراضيها كمعبر للمخدرات الأخرى، بل إن أنشطة إعادة الشحن قد تضاعفت، خصوصا في الدول الجزرية التي اعتاد فيها تجار المخدرات على تخزين شحناتهم مؤقتا. بيد أن ٥٠ في المائة فقط من شحنات الكوكايين، مثلا، تصل إلى المكان المقصود بينما يتلف الباقي أثناء الطريق أو يجد من يستهلكه من سكان بلدان العبور. وهكذا يلاحظ تفاقم في الإدمان على المخدرات في المنطقة، خاصة في أوساط الشباب.

١٤ - وأضافت أنه لا تتوفر لدول الجماعة الكاريبية الموارد المالية اللازمة لوضع برامج طويلة الأجل للعلاج من الإدمان. وهي مضطرة، رغم المساهمات السخية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والخيرية، إلى تخصيص جزء من الموارد المحدودة أصلا والتي كان من المقرر رصدها لسد الحاجيات المستعجلة في ميدان التنمية، لمكافحة انتاج المخدرات واستهلاكها.

١٥ - وقالت إن من دواعي القلق أيضا ما يلاحظ بسبب تضافر عدة عوامل مثل العولمة وتحرير عمليات التبادل والتقدم التقني السريع من قدرة تجار المخدرات على تحويل الأموال وإيجاد أسواق دولية جديدة على نحو أكثر سهولة، في حين ما زالت الصادرات الشرعية لدول جماعة الكاريبي تخضع لممارسات تمييزية تضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. بل إن العولمة أدت في الواقع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في دول صغيرة مثل دول الجماعة الكاريبية.

١٦ - وأضافت أن حكومات دول الجماعة الكاريبية لا تفتأ مع ذلك تبذل كل ما في وسعها من أجل الحيلولة دون فساد النسيج الاجتماعي نتيجة للأنشطة المربحة غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات. وأكدت أن هذه الدول، اقتناعا منها بالمزايا الجمة التي ينطوي عليها التعاون الإقليمي، ترحب بالدعم الفني والمالي الذي ما انفك يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦. وتقدم هذه الخطة، التي تعتبر بمثابة إطار لأنشطة التعاون الإقليمي في هذا المجال، المساعدة أيضا للدول في إعمال الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وقد وطدت دول الجماعة الكاريبية العزم على التنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية الثلاث المعمول بها حاليا. وقام بعضها بعقد اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧.

١٧ - وأعربت عن اعتقادها بأن من اللازم أن تنسق الدول جهودها من أجل إعمال القانون. وأضافت أن دول الجماعة الكاريبية ذات العدد الضئيل من السكان، قلقة بشأن تكاثر الأسلحة النارية. وقد أدى ذلك إلى تصاعد عدد الاعتداءات المسلحة التي غالبا ما تسفر عن مذابح. ولهذا السبب وقّعت هذه البلدان على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الصناعة والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة.

١٨ - واستطردت قائلة إن تدابير قد اتخذت من أجل مكافحة غسل الأموال في البلدان التي توجد بها مصارف خارجية ومن أجل مصادرة الممتلكات المكتسبة بطرق غير شرعية. كما أنشئ عام ١٩٩٧ مركز تدريب في جامايكا استفاد منه ما يربو عن ٣٠٠ فرد من قوات الأمن العام في مجال الاستعلامات والمراقبة. ومنذ عام ١٩٩٦، أصبحت قوات الأمن التابعة لهذه البلدان تتبادل على نحو أكثر تلقائية المعلومات المتعلقة بالحسابات المصرفية والمعاملات المالية المشبوهة. كما تلتزم المصارف في عدد متزايد من دول المنطقة بالإبلاغ عن المعاملات التي تتجاوز مبلغا معينا.

١٩ - وأضافت أن دول الجماعة الكاريبية تدرك جيدا أن مشكلة المخدرات غير المشروعة لا يمكن فصلها عن مسألة أوسع نطاقا هي مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما البطالة والفقر. لذلك فهي ترحب بخطة العمل المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على زراعة النباتات التي تستخدم في صناعة المخدرات غير المشروعة وبالأنشطة البديلة.

٢٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن دول الجماعة الكاريبية تؤيد اعتماد نهج شمولي فيما يتعلق بالتنمية البديلة. وهو يتمثل في إعادة الاعتبار للقيم الأساسية والحرص على أن تكون الأنشطة البديلة مربحة بما فيه الكفاية

وتعزيز التعاون الدولي على نحو يشجع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات من أجل التنمية، سواء في القطاع العام أو الخاص.

٢١ - **السيدة بناني** (المغرب): قالت إن مشكلة المخدرات قد تفاقمت بفعل العولمة وتحرير الأسواق الدولية وإزالة الحدود والثورة التي حصلت في وسائل الاتصال. وهكذا تقوم تجارة المخدرات بدور رئيسي في انتشار العديد من الآفات، لا سيما الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والاتجار بالأسلحة النارية وغسل الأموال وفساد المؤسسات التابعة للدولة. ويهدد تعدد المخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية المنتجة في المختبرات، والتي تصعب مراقبتها أكثر من المخدرات المزروعة، بتقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وقد اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين، استراتيجية عالمية تهدف إلى تقليص الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وإساءة استعمالها وإنتاجها من الآن وحتى عام ٢٠٠٨ عن طريق تعزيز التعاون الدولي والدعم المالي للأنشطة البديلة.

٢٢ - ومضت قائلة إنه ينبغي إذن منح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وينبغي أن تجري مكافحة غسل الأموال بتنسيق مع الدول الأخرى وأن تستهدف أهم المجموعات الإجرامية ولهذا لا بد من اعتماد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٣ - وقالت إن المغرب، حرصا منها على احترام التزاماتها الدولية المترتبة عن الاتفاقيات الدولية، تطبق سياسة لمكافحة المخدرات ترتكز على التقليل من العرض ومكافحة الاتجار غير المشروع وتكثيف التعاون الدولي. وبهذا الصدد، قررت المغرب تشديد الحراسة على حدودها البحرية لأجل الحد من الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر ومن التسرب السري للمهاجرين غير الشرعيين الى أوروبا، كما وضعت قواعد وآليات للتعاون مع المنظمة الأوروبية للشرطة الجنائية (الأوروبول) وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية وهي بصدد تنفيذ مشاريع للتنمية البديلة من أجل ضمان التنمية المستدامة.

٢٤ - وقالت إن البعثة المغربية تشير بما تحقق من جهود في المنطقة الشمالية. وأضافت أن المغرب تبذل كذلك جهودا من أجل توسيع نطاق التعاون مع مختلف الشركاء خصوصا منهم أعضاء الاتحاد الأوروبي سواء في إطار مكافحة المخدرات أو تمويل مشاريع التنمية.

٢٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن الوفد المغربي يرحب بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال تعبئة الموارد، ويعبر عن أمله في أن تعتمد البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية نهجا يتسم بنفس القدر من الحزم وذلك بأن تقدم المساعدة اللازمة للبلدان التي وطدت العزم على مكافحة آفة المخدرات. كما يناشد المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل تمكينه من مساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة وزيادة التنسيق بين مؤسسات قمع المخدرات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٦ - السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا): قال متحدثا باسم أوكرانيا أيضا، إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وأضاف أن الحكومتين المولدوفية والأوكرانية منشغلتان بالفعل بالغ الانشغال بما تشكله الجريمة المنظمة ومسالة المخدرات غير المشروعة من تهديد متزايد الخطورة بالنسبة للتنمية وللبشرية جمعاء. وأضاف أن هاتين المشكلتين، نظرا لأبعادهما العالمية، لا يمكن أن تجدا حلا إلا عن طريق التعاون الدولي وزيادة التنسيق بين الجهود المبذولة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وأشار الى أن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا تتابعان باهتمام الاستعدادات الجارية لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المزمع عقده بالنمسا عام ٢٠٠٠، وترحبان بنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعقودة بنيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٨ والتي خصصت لمشكلة المخدرات. كما أن البلدين يساندان خصوصا التدابير الواردة في إعلان المبادئ الأساسية لتقليل الطلب على المخدرات وخطة العمل الرامية الى القضاء على المخدرات غير المشروعة.

٢٧ - وأضاف أن الجريمة المنظمة وغسل الأموال يشكلان من الآن فصاعدا اثنين من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي، ولا سيما للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، على غرار الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الذي يعيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان ويقوض ثقة المواطنين في عملية الإصلاح. وأشار الى أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعد مرور المخدرات غير المشروعة عبر جمهورية مولدوفا وأوكرانيا. ورغم أن جمهورية مولدوفا لا تواجه مشاكل على نفس القدر من الخطورة التي تتسم بها مشاكل بلدان أخرى، فإن موقعها على "طريق البلقان" والصعوبات التي يلاقيها الجزء الشرقي من البلد تشكل عوائق حقيقية.

٢٨ - وأشار الى أن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا تتعاونان بنشاط على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال منع الجريمة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. واتخذ البلدان أيضا، بالتعاون مع الاتحاد الروسي وبيلاروس، مبادرة عظيمة الجدوى أطلق عليها اسم "كانال" تمكن الأجهزة المكلفة بإعمال القانون بمختلف هذه البلدان من أن تنسق جهودها ومواردها من أجل تعزيز حراسة الحدود. وبما أن تجار المخدرات يتخذون من أوروبا الوسطى والشرقية مركزا لأنشطتهم، فربما كان من الأفضل أن تشارك دول أخرى من المنطقة في تنفيذ المبادرة المذكورة.

٢٩ - واستطرد قائلا إن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، بوصفهما طرفين في الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث المتعلقة بمكافحة المخدرات، ما انفكتا تساندان التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لضمان تنفيذها. كما أنهما تبذلان جهودا من أجل تعزيز قدراتهما على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وغسل الأموال. ويرحب البلدان بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز المعني بمنع الإجرام الدولي اللذان سهلا تنفيذ العديد من المقررات المتعلقة بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها بطريقة غير مشروعة. ويلاحظان بارتياح أن إحدى أولويات مركز الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تتمثل في ضمان التنسيق الأفضل بين الأنشطة التي تضطلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعزيز قدرات هيئات مكافحة المخدرات على المستويين الدولي والوطني. ومن شأن إنشاء معهد دولي مكلف بضمان إعمال القوانين ببودابست أن يمكن من تحسين عملية تدريب المسؤولين عن إعمال القوانين وأن يشجع على تكوين جبهة موحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٠ - وأضاف أن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، على غرار الديمقراطيات الحديثة الأخرى التي تواجه مشكلة المخدرات والاتجار بالأسلحة وغسل الأموال وتفتقر الى الهياكل المؤسسية والموارد المالية التي من شأنها أن تساعدها على إحداث برامج تهتم بتربية مدمني المخدرات وعلاجهم، تودان تعزيز روابط التعاون بينهما وبين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومشاهدة قيام مشاريع جديدة للمساعدة. ويأمل البلدان أيضا أن يضع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في اعتباره، في أنشطته المقبلة، المشاكل الخاصة بهما.

٣١ - واختتم كلمته قائلا إنه لن تتسنى مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة بصورة أفضل إلا بتنسيق الجهود على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

٣٢ - **السيد شاتورفيدي** (الهند): لاحظ أن نجاح الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة ربما مثل أبرز الأحداث في مكافحة مشكلة المخدرات. وأضاف أن اعتماد وثائق الجمعية على مستوى سياسي رفيع يعكس توافقا دوليا جديدا للآراء وإرادة لتوحيد الجهود حيث أن الدول الأعضاء اعترفت بأن مسؤولية مكافحة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية مشتركة تقتضي عملا متكاملا ومتوازنا للحد من الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وإساءة استعمالها وإنتاجها من الآن وحتى عام ٢٠٠٨. وأردف قائلا إنه تجدر الإشارة أيضا الى الالتزامات التي اتخذت فيما يتعلق بغسل الأموال والمنشطات الأمفيتامينية والتعاون القضائي. وأضاف أن بلاده ترى أن من الملائم اعتماد استراتيجيات متكاملة لخفض العرض والطلب تأخذ في الاعتبار عوامل الفقر والتخلف والحاجة الى وضع برامج إنمائية تتمحور حول أنشطة بديلة واحترام السيادة الوطنية وأهمية التعاون الدولي فيما يخص تدابير التنفيذ.

٣٣ - وقال إنه يتعين على المكتب المعني بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة أن يمكن الأمم المتحدة من مراعاة أفضل للعلاقات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والإجرام الدولي وغسل الأموال والإرهاب وتجارة الرقيق.

٣٤ - وأضاف أن خفض الإنتاج وتفكيك عصابات المخدرات في منطقة الأنديز وتشجيع التعاون بين الدول المنتجة للمخدرات والهيئات الوطنية والدولية وانخفاض الطلب في بعض البلدان المستهلكة، تشكل أيضا أوجه تقدم ملحوظة. ومن الأمور المشجعة كذلك ما تبذله البلدان المعنية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمانحين ومصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي من جهود من أجل استحداث برامج ومشاريع إنمائية تركز على الأنشطة البديلة في البلدان التي تعتمد على المخدرات.

٣٥ - واستدرك قائلا إن مصادر القلق ما زالت عديدة، فاندماج الأنشطة الإجرامية مع أنشطة السوق، واستغلال العولمة لتيسير المعاملات الدولية خاصة منها المعاملات المالية والثغرات التشريعية التي تمكن من الوصول الى المصارف لغسل الأموال، وضعف مناعة الشباب إزاء المخدرات، وارتفاع إنتاج المنشطات الأمفيتامينية واستعمالها وانعدام الضوابط معا يمكن من تحويل استخدام السوالف الكيميائية تشكل جميعا مشاكل تتعين معلاجتها.

٣٦ - وأشار إلى أن التقدم المحرز في بعض الجوانب ينبغي ألا يحجب عن الأنظار بعض المشاكل التي تتجاوز أبعادها المخدرات والإجرام. فالصلات القائمة بين الفقر والتخلف وزراعة النباتات المستخدمة لإنتاج المخدرات والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والإرهاب وتجارة الرقيق وغسل الأموال تختلف من منطقة إلى أخرى. ويقترن الاتجار بالمخدرات في بعض المناطق بالتطرف الديني وإمكانية الحصول بسهولة على الأسلحة وضعف السلطات والتراخي في مراقبة الحدود والإرهاب ووجود المرتزقة والانتهاكات المتكررة لأبسط حقوق الإنسان الأساسية والتي يقرها بعض العناصر في المجتمع أو قوات الأمن أو الحكومة. وأضاف أنه لا تتوفر إطلاقا لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الموارد الضرورية لمواجهة جميع هذه المشاكل. وكان هذا واحدا من الأسباب التي دفعت الأمم المتحدة إلى تعليق أنشطتها في أفغانستان.

٣٧ - واستطرد قائلا إن من غير المعقول تجاهل هذه الأخطار، لأي سبب من الأسباب مثلما تثبت ذلك الهجومات الإرهابية التي شُنت مؤخرا في نيروبي ودار السلام. وأردف قائلا إنه ينبغي مع الأسف ملاحظة أن الأمم المتحدة ليست قادرة حاليا على حل هذه المشكلة بالنظر إلى الموارد المتاحة لها والولاية المطلوب الاضطلاع بها. ويجدر إذن، بعد استجلاء المخاطر وتحديد الأولويات، زيادة الموارد المتاحة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ودعوة المجتمع الدولي إلى تغيير ولايته بإضفاء طابع سياسي أكبر على مكافحة هذه المشاكل "المعقدة".

٣٨ - وأشار إلى أن العديد من رؤساء الدول أو الحكومات حذروا خلال المناقشة العامة من الخطر الذي يمثله الإرهاب. وأضاف أن الهند، أبرزت أيضا في الدورة السابقة، عند مناقشة برنامج الإصلاحات الذي اقترحه الأمين العام خطورة الاقتصار على اتخاذ تدابير رمزية عندما تمس خطورة الأعمال الإرهابية علاقات حسن الجوار بين الدول وتعيق حرية تنقل البضائع والأشخاص.

٣٩ - وأضاف أن بوسع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة مساعدة بلدان متجاورة على مواجهة خطر إنتاج المخدرات والاتجار بها بتقديم مساعدة تقنية لها، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بتعاون مع المجتمع الدولي والبلدان المعنية، على استحداث نهج أكثر تكاملا وشمولية. وعلى الصعيد الثنائي، قال إن بلده يرحب بالاستئناف المقبل للحوار على المستوى الوزاري مع باكستان بشأن مسألة المخدرات. واختتم حديثه قائلا إن الهند تساند إعداد مشروع اتفاقية إطار بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشاريع البروتوكولات فضلا عن الجهود التي يبذلها المركز المعني بمنع الإجرام الدولي لتعزيز قدراته التنفيذية في مجال المساعدة التقنية في ميادين مثل أسبقية القانون والعدالة فيما يتعلق بالقاصرين.

٤٠ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): أكدت أن المخدرات تشكل تهديدا للديمقراطية ومجموع الأنظمة السياسية في العالم. وهي تمثل، كما ذكر رئيس كوستاريكا في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة أول عدوان عالمي في التاريخ. إذا لا يوجد أحد بمأمن من هذه الغائلة، ولا سيما الشباب، وكل عمل لمكافحة مشكل المخدرات العالمي يقتضي اعتماد نهج متكامل ويستوجب تكريس نفس الاهتمام لإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار فيها وغسل الأموال.

٤١ - واستطردت قائلة إن كوستاريكا بلد صغير مسالم وديمقراطي، عدد سكانه لا يتجاوز ٣,٥ مليون نسمة. وأضافت أن الموارد التي أتيحت بفضل حل القوات المسلحة منذ ٥٠ عاما مكنت تعزيز برامج الصحة والتعليم، غير أنها ليست كافية لمكافحة آفة المخدرات. فالبلاد بحاجة إلى التعاون الدولي من أجل إنشاء شرطة مدنية مكلفة بمكافحة تجار المخدرات دون التخلي عن برامجها الاجتماعية لأن ذلك من شأنه أن يعرضها، نظرا لموقعها الجغرافي، لأن تستخدم كنقطة توزيع لتزويد مراكز الاستهلاك الكبرى.

٤٢ - وأضافت أن لكوستاريكا نوعين من قوات الأمن المتخصصة. فالقوة الأولى مكلفة بمكافحة المخدرات وهي خاضعة لنائب وزير، والأخرى تابعة لهيئة مكلفة بإجراء التحقيقات القضائية. وقد انضمت كوستاريكا إلى الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات وهي على استعداد للانضمام لكل صك جديد. وقد أدخلت تعديلات على التشريعات الجنائية، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالإيرادات غير المشروعة. ويتم استغلال ستين في المائة من الأموال التي تصادر من تجار المخدرات في تمويل تنفيذ برامج التدريب واقتناء المعدات للشرطة المدنية، وتخصص النسبة المتبقية، أي ٤٠ في المائة، لتنفيذ برامج التوعية بأخطار المخدرات. وقد تمكنت كوستاريكا في عام ١٩٩٧ من حجز تسعة أطنان من مخدر الكوكايين وأحرقت كميات كبيرة من الماريوانا.

٤٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن بلادها، رغم كونها مجرد مركز عبور نحو الشمال، تحتاج إلى مساعدة دولية لاقتناء المعدات وتدريب موظفيها على التقنيات الجديدة. إذ لا يمكن حل مشكلة عبر وطنية إلا بالتعاون عبر الوطن.

٤٤ - **السيد أميرخيزي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اعتماد استراتيجية عالمية وإعداد اتفاقية دولية أمران لا غنى عنهما لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي ما فتئت تتفاقم وتهدد لا أمن الدول جميعها فحسب بل كذلك استقرارها السياسي ونظامها الاجتماعي. وقد سجل تقدم في الأعمال التحضيرية للاتفاقية، وطبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/١٩٩٨ يتقرر إنشاء لجنة حكومية دولية خاصة مفتوحة باب العضوية تكلف بإعداد اتفاقية دولية تشمل جميع جوانب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالنظر في إمكانية القيام، عند الاقتضاء بإعداد صكوك دولية لمكافحة تجارة الرقيق من نساء وأطفال وكذلك مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بطريقة غير مشروعة وأنشطة أخرى. وينبغي أن يتركز الصك الجديد على اعتماد سياسات قابلة للتطبيق وتدابير عملية من أجل مواجهة التهديدات الحالية، كما ينبغي أن ينفذ على الصعيد العالمي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التوصيات التي اعتمدتها حلقة العمل الوزارية الإقليمية الآسيوية حول الجريمة عبر الوطنية المعقودة في مانيلا في آذار/ مارس ١٩٩٨، ولا سيما إعلان مانيلا بشأن منع الجريمة عبر الوطنية وقمعها. وفي هذا الصدد، يمكن اتخاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ نموذجا يقتدى به.

٤٥ - وأردف قائلا إنه فيما يخص تسليم المجرمين، ينبغي تشجيع البلدان على تعزيز التعاون القضائي واعتماد تشريعات فعالة في هذا الصدد وإبرام اتفاقات ثنائية. وينبغي أن يراعي مشروع الاتفاقية أيضا أحكام الدساتير الوطنية فيما يتعلق بتسليم المجرمين من مواطني البلد.

٤٦ - وأضاف أن من بين المسائل المهمة الأخرى استخدام الأراضي كنقط عبور من طرف الشبكات عبر الوطنية لتجار المخدرات. وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية، بحكم موقعها الجغرافي، معرضة أشد ما يكون التعرض لهذه الآفة. لهذا، ينبغي أن تراعى في مشروع الاتفاقية مشاكل بلدان العبور، وأن تحدد الوسائل الكفيلة بمنع غسل رؤوس الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية، وأن يحشد دعم المجتمع الدولي لمساعدة بلدان العبور على مكافحة شبكات الجريمة عبر الوطنية.

٤٧ - وواصل حديثه قائلا إن الأسس التي يقوم عليها أي مجتمع متحضر وهي الأخلاقيات والتسيير السديد للشؤون العامة ستعرض للخطر إذا لم يقم المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة لمحاربة الفساد. والفقراء وأضعف الفئات في المجتمع هم بالخصوص ضحايا هذه الآفة. لذا يجب تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال في إطار اتفاقية جديدة. وأشار إلى أن الفساد قد قوض دعائم اقتصاد البلدان النامية وحال بشكل كبير دون تنفيذ خطط التنمية الوطنية وعمل الأجهزة الاقتصادية والمالية. وتجدر الإشارة إلى أن للفساد أثرا قويا في استشراء الجريمة، لذا ينبغي مقاضاة الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأجنبية التي تلجأ إلى وسائل معينة من أجل دفع مواطني بعض البلدان إلى الفساد. كما ينبغي إعادة الأموال أو الممتلكات المكتسبة بهذه الطريقة إلى البلد الذي لحق به هذا الضرر.

٤٨ - وأضاف أن وفرة الأسلحة النارية في مجتمع ما، لا سيما في غياب قواعد صارمة للمراقبة، يسهل ارتكاب الجرائم العنيفة ويطرح مشكلا خاصا في البلدان المعرضة للنزاعات الداخلية ولعدم الاستقرار. كما أن تفاقم الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية على نحو سريع يرجع إلى انعدام المواءمة، على الصعيد الوطني، بين التشريعات والأنظمة والسياسات. وسوف يكون من المستحيل عمليا منع استعمال الأسلحة النارية لارتكاب الجرائم إذا لم يخضع إنتاج هذه الأسلحة للتنظيم القانوني.

٤٩ - ومضى قائلا إنه يجدر بالمنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن البلدان المهتمة بالأمر، أن تقدم المساعدة تقنية وخدمات استشارية إلى البلدان التي تحتاج إليها. كما ينبغي أن تساهم برامج المساعدة التقنية في تعزيز القدرات الوطنية وتيسير تبادل المعلومات عن التدابير التشريعية، مع تلبية الاحتياجات المحددة لشتى المناطق. وينبغي أن تنص هذه البرامج على تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل لصالح الهيئات الوطنية والموظفين المكلفين بالعدالة الجنائية، فضلا عن وضع وتنفيذ مبادرات في مجال العدالة الجنائية على الأصعدة الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

٥٠ - واختتم كلمته قائلا إن إيران تساند بصفة خاصة إعداد وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق التعاون المتزايد مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتبادل الخبرات المكتسبة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واستكمال اتفاقات تسليم المجرمين، والنهوض بدور وسائل الإعلام، واعتماد استراتيجيات جديدة لمكافحة الجريمة في المناطق الحضرية والعنف المرتكب ضد النساء والأطفال، وتحديث العدالة الجنائية ومصادرة رؤوس الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية.

٥١ - **السيد رابوكا** (فيجي): قال إن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قد مكّنت المجتمع الدولي من تقييم الأنشطة المضطلع بها ووضع استراتيجيات جديدة لمكافحة المخدرات. بتركيز الجهود أساسا على تقليل الطلب، وتوعية السكان بالآثار الضارة للمنشطات الاصطناعية غير المشروعة، والتعاون القضائي، وتحويل الإجراءات الجنائية، ووضع قواعد تستهدف منع غسل الأموال واستحداث برامج للزراعات البديلة، تتيح القضاء على الزراعات غير المشروعة. ومضى قائلا إن حكومة فيجي تساند الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وترى أن هذا البرنامج في حاجة إلى موارد إضافية للاضطلاع بأنشطته خير اضطلاع. وأضاف أن جزر فيجي، بحكم موقعها الاستراتيجي بجنوب المحيط الهادئ، تستخدم كنقطة عبور من طرف المنظمات الإجرامية العالمية للقيام بأنشطتها غير القانونية. لهذا جرى سن قوانين لمواجهة هذه الحالة، لا سيما قانون التعاون في الميدان الجنائي لعام ١٩٩٧ الذي يمكن لسلطات فيجي بمقتضاه أن تطلب من بلدان أخرى أو أن تقدم لها المساعدة في مجال التحقيق في الجرائم الخطرة، والقانون الذي يأذن بمصادرة جميع الممتلكات أو روؤس الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية. وترمي هذه الأحكام إلى تكملة المساعدة التي سبق أن تلقتها فيجي من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والتشريعات المتعلقة بتسليم المجرمين. كما جرى سن قانون أنشئ بمقتضاه المجلس الاستشاري الخاص بالإدمان على المخدرات المكلف بإعداد برنامج شامل لمنع إساءة استعمال المواد غير المشروعة ومكافحتها وإجراء أبحاث بشأنها. وقد تشارك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في هذه الجهود

٥٢ - ومضى قائلا إن الصلات القائمة بين إساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها من جهة، والفقر والبطالة من جهة أخرى، تحتم على المجتمع الدولي مساعدة الدول النامية الصغيرة على تنفيذ برامج لإحداث الوظائف والتعليم وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل مساعدة أضعف السكان، وهي الفئة المعرضة أكثر من غيرها لأن تذهب ضحية الإدمان على المخدرات. لذلك ينبغي اعتبار الأنشطة البديلة الوسيلة الوحيدة لمجابهة هذا التحدي. وأمام انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والتوزيع غير المتكافئ لتدفقات رؤوس الأموال، وعدم قدرة الدول الجزرية الصغيرة على الاستفادة من العولمة وتحرير التجارة، يلزم إمداد هذه الدول بمساعدة اقتصادية متزايدة من أجل تيسير تنفيذ برامج فعالة على الصعيد الوطني.

٥٣ - **السيد الحميميدي** (العراق): قال إن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي كـُرست لمشكلة المخدرات عكست حرص المجتمع الدولي على حل هذه المشكلة التي باتت بعيدة المدى. ولقد عبـّرت العراق من ناحيتها منذ وقت ليس بالقصير عن رغبتها في التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، وانضم إلى الاتفاقيات ذات الصلة التي أصبحت جزءا من التشريعات الوطنية، لا سيما منها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦٦، وبروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل لهذه الاتفاقية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وتشكل هذه الصكوك الآن جزءا من التشريعات الوطنية في هذا المجال. وكانت لهذه التشريعات وخصوصا القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ والإجراءات والجهود التي تبذلها وزارة الصحة والداخلية واللجنة الوطنية لمكافحة المسكرات والمخدرات والمؤثرات العقلية الأثر البالغ في جعل العراق واحدا من البلدان القليلة في العالم التي لا تنتج فيها المخدرات، أو يـُتاجر بها. علاوة على ذلك تقوم الأجهزة المختصة بإعداد برامج خاصة للوقاية موجهة إلى جميع شرائح المجتمع.

٥٤ - ومضى قائلا إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلاده ألحقت وما تزال خسائر بشرية وأضرارا مادية كبيرة شملت جميع مرافق الحياة بما فيها ميدان مكافحة المخدرات، إذ أسفر حرمان العراق من موارده المالية عن عدم مشاركته في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية المكرسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ولا سيما في أنشطة الإنتربول منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأضاف أن غياب السلطة المركزية في منطقة الحكم الذاتي لشمال العراق فتح المجال للاتجار مع البلدان المجاورة. ويحاول العراق جاهدا إبلاغ مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بذلك، كما حدث عام ١٩٩٢. وتقدر حكومة العراق جهود المجتمع الدولي، حق قدرها وتعرب عن استعدادها للتعاون من أجل وضع حد لإساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها سواء في البلدان المنتجة أو المستهلكة أو بلدان العبور.

٥٥ - **السيد روستام زاده** (أذربيجان): لاحظ أنه قبيل حلول الألفية الثالثة فقد أصابت آفة المخدرات العالم برمته، وهي تعيق التنمية في جميع الدول تقريبا. وقال إن أذربيجان تؤيد أحكام الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين وتنفذ جميع التوصيات الواردة فيه. وهي تعتبر أن الإدمان على المخدرات والاتجار غير المشروع بها يشكلان خطرا خاصا على الدول التي استعادت سيادتها حديثا والتي تجد صعوبة في تنفيذ برامج لحظر المخدرات وقمعها.

٥٦ - وأضاف أن أذربيجان تعطي منذ حصولها على الاستقلال، أولوية كبرى لمكافحة الإدمان على المخدرات رغم الصعوبات الاقتصادية الكبيرة المترتبة على احتلال أكثر من ٢٠ في المائة من أراضيه من طرف أرمينيا ووجود ما يناهز المليون لاجئ ومتشرد. وفضلا عن ذلك، دفعت العراقيل التي تجدها المنظمات الإجرامية الدولية على "مسار البلقان" إلى إيجاد مسارات جديدة قصد تمرير المخدرات الموجهة إلى أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك عبر الحدود الأذربيجانية الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة الأرمينية. وفي الواقع، أصبحت الأراضي الأذربيجانية المحتلة، حيث تُصنَّع المخدرات باستخدام نباتات مزروعة على عين المكان، منطقة لعبور المخدرات. وهكذا يساعد انتهاك سلامة أذربيجان الإقليمية مافيا المخدرات الدولية على عولمة أنشطتها وعلى الاستيلاء على أسواق جديدة.

٥٧ - وأضاف أن الحالة في أذربيجان نفسها تزداد سوءا كل سنة. فالجرائم المتصلة بالمخدرات، لا سيما الجرائم العنيفة وعمليات حجز المخدرات ما فتئت تتضاعف. وفضلا عن ذلك، أصبح عدد مدمني المخدرات في ارتفاع مطرد، كما برز إلى الوجود إنتاج أنواع جديدة من المخدرات إلى جانب نباتي القنب والأفيون المعروفين قبلا بالمنطقة. وموقع أذربيجان الجغرافي (في ملتقى أوروبا وآسيا) ومناخها (حيث يمكن فيها زراعة النباتات المستخدمة في صناعة المخدرات)، وفتح محاور جديدة لنقل البترول واستغلاله ببحر قزوين تشكل كلها عناصر تجتذب منظمات الإجرام الدولية التي تريد أن تجعل من البلد منطقة لعبور المخدرات الجديدة وتسويقها. ومع الأسف، لا تتوفر لشرطة الحدود ومصالح الجمارك الأذربيجانية، فضلا عن مصالح قمع الإدمان على المخدرات، إلا موارد محدودة (في مضمار المراقبة والاتصال والتدريب على الخصوص) من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

٥٨ - ومضى قائلا إن سلطات بلاده تبذل مع ذلك كل ما في وسعها لتجنيب البلاد تأثير تجار المخدرات. وتشكل السياسة المتبعة في هذا المجال إحدى الأولويات الوطنية: فقد أنشئت لجنة على مستوى الدولة يرأسها أحد نواب رئيس الوزراء واعتمد برنامج وطني لمكافحة الإدمان على المخدرات. وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار، والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي بالبلاد، فضلا عن تاريخ الشعب الأذربيجاني وتقاليده، بالفعل، من إحراز نتائج ملموسة، ومن شأن دعم المنظمات الدولية أن يعززها. ومن جهة أخرى، يجري تنظيم حملات للتوعية بمشكلة المخدرات والعودة إلى القيم التقليدية.

٥٩ - وأضاف أن أذربيجان في حاجة إلى المساعدة لوضع تشريعات من أجل مكافحة الإدمان على المخدرات، ومواد موجهة لإعلام الشباب، وتدابير تستهدف تقليل الطلب على المخدرات وعلاج المدمنين عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الاتصالات على الصعيد الحكومي الدولي في مجالي قمع الإدمان على المخدرات وتبادل البيانات عن تجار المخدرات.

٦٠ - وقال إن أذربيجان تعبر عن امتنانها لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على المساعدة، لا سيما المساعدة المالية، التي سبق أن قدمها البرنامج في جميع هذه المجالات. وأضاف أن أذربيجان مقتنعة بأن تعزيز المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لن تمكنها من مكافحة المخدرات والاتجار بها بكل فعالية فحسب، بل إن ذلك سيؤدي إلى تحسين الحالة في المنطقة برمتها. وأضاف أن الاتفاق بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالشرق الأدنى والأوسط الذي اعتمده البرنامج بباكو في شباط/فبراير ١٩٩٧ يوصي جميع الدول بإدانة انتهاك الحدود الوطنية والسلامة الإقليمية والإقرار بأن الاحتلال الأجنبي يمكن أن يعيق مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٦١ - وواصل حديثه قائلا إن هذا الاتفاق يوصي بوجه خاص، بمبادرة من أذربيجان، بتيسير تسليم الأشخاص المتهمين بجرائم متصلة بالمخدرات وبالامتناع عن منح اللجوء السياسي أو الموطنة أو أي شكل آخر من أشكال الحماية لهؤلاء الأشخاص، وبطردهم. فضلا عن ذلك، تقترح أذربيجان أن تقوم البلدان المعنية بعدم منح الأشخاص المعنيين إمكانية الحصول على الجنسية أو رخصة الإقامة أو العمل أو إقامة مشروع تجاري أو ناد للقمار، أو الاستثمار. وفي هذا الصدد، أي فيما يتعلق بالكازينوهات وألعاب اليانصيب والأشكال الأخرى من المقامرة التي قد تستخدم لغسل الأموال المتأتية من المخدرات، ينبغي أن تنص الصكوك الدولية على إلزام الدول بإبلاغ أجهزة قمع المخدرات عن إنشاء نوادي القمار وبتعزيز مراقبة أنشطة هذه النوادي. وأخيرا، وبالنظر إلى الخطر الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فمن الأهمية بمكان إنشاء آلية معززة على المستوى الدولي من أجل حمل جميع الدول على تحمل مسؤوليتها في هذا المضمار.

٦٢ - **السيدة أبونتي دي زاكلين** (فنزويلا): قالت إن الخطر الذي تمثله المخدرات والإجرام المقترن بها، والذي تزيد من حدته عملية العولمة والتحولات الاقتصادية، يشكل أحد المشاغل ذات الأولوية بالنسبة للجتمع الدولي. وقد التزمت الدول التزاما ثابتا في الدورة الاستثنائية العشرين للأمم المتحدة بالعمل سويا من أجل إيجاد حل لهذه الآفة. وأضافت أن رئيس فنزويلا أعاد بهذه المناسبة تأكيد تأييده التام للإعلان السياسي الذي اعتمد بتوافق الآراء. وطبقا للإعلان المذكور، ينبغي أن تندرج الاستراتيجيات في إطار عمل منسق على الصعيدين

الإقليمي والعالمي على أساس مبادئ المساواة وتقاسم المسؤوليات والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

٦٣ - وأضافت أن فنزويلا، في إطار النهج المتكامل الذي تتبعه، تركز على جانب الوقاية، حيث يشارك المجتمع المدني في الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في إطار أعمال مجتمعية وحملات تثقيفية. واتخذت الحكومة وعيا منها بضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة المخدرات على نحو فعال، مبادرات تستهدف توثيق صلاتها مع بلدان أخرى وهيئات متعددة الأطراف. وهكذا صدقت على اتفاق مع غيانا ونظمت الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين فنزويلا والمكسيك المعقود في كاراكاس وأبرمت اتفاقا للتعاون مع كولومبيا وشاركت في الدورة الثانية والعشرين للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة بواشنطن بشأن غسل الأموال، وكذا في الاجتماع الثالث المعقود بواشنطن أيضا لفريق خبراء تابع لنفس اللجنة.

٦٤ - **السيدة ساندرو** (رومانيا): قالت إن رومانيا، مثلها مثل دول أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى، تعاني بنفس القدر من مشكلة المخدرات، وما مشاركة رئيسها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة إلا دليل على عزمها على المشاركة بنشاط في مكافحة هذه الآفة على الصعيد الدولي. ورغم أنه لا تتوفر في الوقت الراهن جميع الهياكل اللازمة لمحاربة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة محاربة فعالة، فقد اتخذت السلطات الرومانية تدابير في ثلاثة ميادين: تعزيز التشريعات، وإصلاح المؤسسات، ووضع برامج للتوعية. وبالفعل، سيقدم عما قريب إلى البرلمان مشروع قانون يستهدف مكافحة إساءة استعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، كما صدقت رومانيا على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتصلة بهذه المسائل. وينص، البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات غير المشروعة، على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تتولى تنسيق الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. وفضلا عن ذلك، سيجري قريبا إنشاء مركز وطني مكلف بدراسة الجريمة المنظمة ومشكلة المخدرات إلى جانب إجراء أبحاث وتوفير التدريب.

٦٥ - وأضافت أن رومانيا استفادت من مساعدة خبراء من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإدخال التعديلات الضرورية على تشريعاتها وتحديث مختبراتها الخاصة بالكشف عن المخدرات. ويتضح من نجاح هذا البرنامج في الأنشطة الموكولة إليه حتى الآن قدرته في المستقبل على الاضطلاع على أكمل وجه بالولايات الجديدة التي أسندتها إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

٦٦ - وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والثنائي، قالت إن رومانيا أبرمت عددا من الاتفاقات الثنائية مع حكومات البلدان المجاورة وبلدان أخرى من أوروبا أو من قارات أخرى بهدف تنفيذ سياسات وبرامج مشتركة وإنشاء آلية لمنع الأنشطة الإجرامية وإعمال التشريعات ذات الصلة. وترمي هذه الأحكام إلى مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمواد الاشعاعية والأسلحة والذخيرة والاتجار بالنساء والأطفال وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية ذات الصلة. وتتعاون رومانيا في هذا المجال تعاونا فعالا مع الإنتربول والأوروبول، فضلا عن الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي.

٦٧ - وفيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أشارت إلى وجود حالات وثيقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وهي آفة تهدد أمن الديمقراطيات واستقرارها وتطورها. ومن شأن إنشاء المكتب الجديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة أن يمكن الأمم المتحدة من مواجهة هذه التحديات على نحو فعال. وينبغي أن يحدد هذا المكتب أولوياته بصورة واضحة وأن يضاعف أنشطته.

٦٨ - وأضافت أنه طبقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وتوصيات نابولي والمجلس الأوروبي، حرصت رومانيا على تعزيز تشريعاتها وإنشاء آليات تستهدف مكافحة الإجرام وإصلاح نظام العدالة الجنائية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، أنشئت فرقة شرطة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد كلفت بالكشف عن شبكات الإجرام عبر الوطنية. ومن جهة أخرى، أعد مجلس وزاري مشترك، كان أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمكافحة الإجرام، برنامجا لمكافحة الإجرام يرمي خصوصا إلى تحديث التشريعات ذات الصلة وتعزيز كفاءات الأشخاص المكلفين بأعمال القوانين وإقامة شراكة بين الشرطة والمجتمعات المحلية وتوعية السكان بهذه المشاكل عن طريق برامج أخرى موجهة على وجه خاص إلى الفئات المستضعفة (الأطفال والشباب والنساء وبعض الفئات الأخرى). كما أن البرلمان الروماني على وشك الانتهاء من النظر في مشروع قانون مهم يتعلق بغسل الأموال.

٦٩ - وأردفت قائلة إنه بالإضافة إلى الترتيبات الثنائية المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، عقدت رومانيا عددا من الاتفاقات الثلاثية مع بلدان مجاورة، ومنها بلغاريا وتركيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، بهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن بين التدابير المهمة الأخرى القيام مؤخرا بإنشاء مركز ببوخارست للتعاون بين شرق أوروبا وجنوبها في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

٧٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن رومانيا ستشارك بنشاط في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المزمع عقده في النمسا عام ٢٠٠٠.

٧١ - **السيد هادجيارجيرو** (قبرص): قال إن عزم بلاده على مكافحة الجريمة عبر الوطنية كان وراء تصديقها على اتفاقيات الأمم المتحدة الهادفة إلى تكثيف التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية وعلى اتفاقيتين أوروبيتين. وأضاف أن قبرص بوصفها دولة منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها تقيم معه علاقة تعاون وثيقة في ميدان الجريمة عبر الوطنية. وفضلا عن ذلك، أبرمت الحكومة اتفاقات ثنائية مع معظم البلدان المجاورة وبلدان أخرى بغرض مكافحة جميع المشاكل المترتبة عن ذلك. وأوضح أن قبرص تستقبل، على الصعيد الوطني، ضباط اتصال منتمين إلى ١٧ بلدا وتتعاون مع الآنتربول وهيئات أخرى بالنظر إلى الأهمية التي توليها لتبادل المعلومات والاستعلام.

٧٢ - وأردف قائلا إن الاتجار بالمخدرات اكتسب في العقدين الأخيرين أبعادا لم يسبق لها مثيل، ولهذا ينبغي معالجته في إطار متعدد الأطراف. وقد برهنت الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة عن عزم المجتمع الدولي على مكافحة هذه الآفة مع قرب حلول الألفية الثالثة وأعطت الدفع اللازم لمواصلة الكفاح بفضل التعاون على جميع الأصعدة، الدولي والوطني والإقليمي. بيد أن جهود المجتمع الدولي لن تؤتي أكلها ما لم تعالج الأسباب

الحقيقة لهذه المشكلة، أي الفقر ومظاهر اختلال التوازن الاجتماعي الاقتصادي والبطالة ونواقص نظم التعليم وتهميش العديد من الفئات. كما أن تقليل الطلب يعتبر عنصرا لا غنى عنه في الاستراتيجية الشاملة التي ينبغي أن تصاحبها تدابير على الصعيدين الوطني والدولي. ومن المهم أيضا اعتماد نهج متكامل بغية القضاء على زراعة النباتات المستخدمة لصناعة المخدرات غير المشروعة، وتمويل خلق أنشطة بديلة، ووضع برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين على المخدرات. وينبغي كذلك تعزيز التعاون القضائي والتعاون مع مصالح الشرطة من أجل المتابعة المنهجية لتجار المخدرات.

٧٣ - وواصل حديثه قائلا إن قبرص، وإن سلمت نسبيا من براثن هذه الآفة فإنها تعتبر تغلغل المخدرات داخل المجتمع تهديدا تحسب له الحكومة ألف حساب. وهكذا تنظم في إطار السياسة الوطنية، حملات إعلامية، تحذر الناس من المخاطر الفتاكة للمخدرات. كما أنشئت لجنة وطنية مكلفة بمنع الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها من أجل تنسيق الأنشطة المتعلقة بالوقاية والتدريب وإسداء النصائح.

٧٤ - وأضاف أن قبرص، بحكم موقعها الجغرافي، يمكن أن تكون فريسة سهلة في أيدي عصابات المخدرات كي تتخذ منها معبرا لبضاعتهم نحو أوروبا. ولهذا السبب اعتمدت الحكومة، بالتعاون مع بلدان أخرى لها مصلحة في اعتراض طريق المخدرات الموجهة إلى أوروبا، سياسة تهدف إلى مراقبة الحدود. وتبذل قبرص قصارى جهدها للاحتماء من غسل الأموال الذي تقوم به المجموعات الإجرامية، وهو مجال تنصب عليه جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والعديد من الحكومات. وقد عملت الحكومة القبرصية في عام ١٩٩٧، كما أشار إلى ذلك تقرير صدر مؤخرا عن وزارة الخارجية الأمريكية، على تطبيق أحكام تشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. كما يشير إلى هذه الجهود تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ وتقرير لجنة الخبراء التابعة للمجلس الأوروبي.

٧٥ - واختتم كلمته قائلا إن قبرص ستواصل مكافحتها للمخدرات والأنشطة غير القانونية ذات الصلة كما تثبت ذلك التدابير التي سبق أن اتخذتها الحكومة. بيد أن الاحتلال المتواصل لـ ٣٧ في المائة من الأراضي القبرصية يحول للأسف دون ممارسة الحكومة لمراقبة فعالة للمنطقة المحتلة حيث توجد إشارة إلى ارتكاب أنشطة إجرامية خطيرة. ولمواجهة خطر تعاظم الجريمة المنظمة بسبب التنامي المطرد لظاهرة العولمة، ترى دولة صغيرة، مثل قبرص، أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي.

تنظيم الأعمال

٧٦ - أبلغ الرئيس الأعضاء أنه تقرر، خلال الاجتماع الذي عقده المكتب في اليوم السابق، أن تتخذ اللجنة كل أسبوع قرارا خلال جلسة واحدة بشأن مشاريع المقترحات التي تعرض عليها. وسيجري إعلان تاريخ الجلسة مسبقا، قدر الإمكان. ورأى المكتب أنه سيتسنى بهذه الطريقة للبعثات أن تنظم برنامج عملها على نحو أفضل. ووفقا لهذا المبدأ، ستتخذ اللجنة قرارها فيما يتعلق بجميع المقترحات التي ستعرض عليها في إطار البنود ١٠٠ (التنمية الاجتماعية) و ١٠١ (منع الجريمة والعدالة الجنائية) و ١٠٢ (المراقبة الدولية للمخدرات) في جلسة الصباح

من يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقد ألغيت بالفعل جلسة بعد الظهر لنفس اليوم حتى يتاح المجال لفريق نقاش تابع للجنتين الثالثة والثانية اجتماع بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

٧٧ - وإذا توفر للجنة الوقت اللازم خلال الأسابيع الموالية فينبغي أن تخطط لاتخاذ قرارها فيما يخص جميع المقترحات الأخرى خلال جلسة بعد الظهر من يوم الخميس، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وجلسة بعد الظهر أيضا من يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وستجري إحاطة اللجنة علما مسبقا بالمقترحات التي ستكون مدعوة لاتخاذ قرار بشأنها في هذين التاريخين. ويأمل المكتب أن يسمح تنظيم الأعمال هذا بتيسير المشاورات، خاصة بالنسبة للوفود الصغرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.